

الجلسة الأولى : أهمية المشاركة وأدوار الشركاء الاجتماعيين في تحقيق العدالة الاجتماعية



ازدهار البلدان كرامة الإنسان



الأمم المتحدة

الاسكوا
ESCWA

ثلاث مبادئ لسياسات شاملة

مبدأ الشمولية: التنمية الاقتصادية ليست كافية للقضاء على اللامساواة ومكافحة الفقر وتفاذي الأزمات، بل يجب ان تكون شاملة لكافة شرائح المجتمع دون أي تمييز ديني أو عرقي أو إثني أو جندي أو جنسي أو إقتصادي أو عمري أو جسدي أو على أي اساس آخر.

مبدأ المشاركة: لا يمكن إحراز أي تقدم إلا من خلال مشاركة فاعلة لكافة الجهات المعنية في تطوير وتنفيذ سياسات محورها المساواة. يتطلب الواقع الحالي أن تقوم الحكومات بكافة أجهزتها ووزاراتها المختلفة بإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص والاكاديميا والإعلام على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي دون استثناء أي فئة للاستفادة من كافة الموارد والقدرات والفرص.

مبدأ التكاملية: ينطلق مبدأ التكاملية من أن حقوق الإنسان بنفسها تكاملية، بمعنى أن تحقيق حقاً واحداً، يعتمد كلياً أو جزئياً على تحقيق الحقوق الأخرى، وبالتالي، فإن حرمان فرد أو مجموعة معينة من أحد الحقوق يؤثر سلبياً على تمتعها بالحقوق الأخرى.

المشاركة والعدالة الاجتماعية

يشكل تطوير السياسات العامة فرصة لإشراك المواطنين في الحياة السياسية. وتتعدد الأسباب التي تحث أصحاب القرار على استخدام تقنيات مختلفة لتعزيز مشاركة المواطنين، أبرزها ما يلي:

1. تعزيز فعالية السياسات العامة؛
2. الاستجابة للطلب المتزايد في المشاركة؛
3. استباق النزاعات المحتملة؛
4. إشراك مبكر للمواطنين في تصميم السياسة وتنفيذها؛

5. التمكن من تحديد الأولويات؛
6. تعزيز الشراكة بين المواطنين وأصحاب القرار؛
7. تعزيز الوعي السياسي؛
8. الاستفادة من تبادل المعلومات والخبرات؛
9. ترسيخ ثقافة المشاركة الديمقراطية؛
10. تعزيز ثقة المواطن بالدولة.

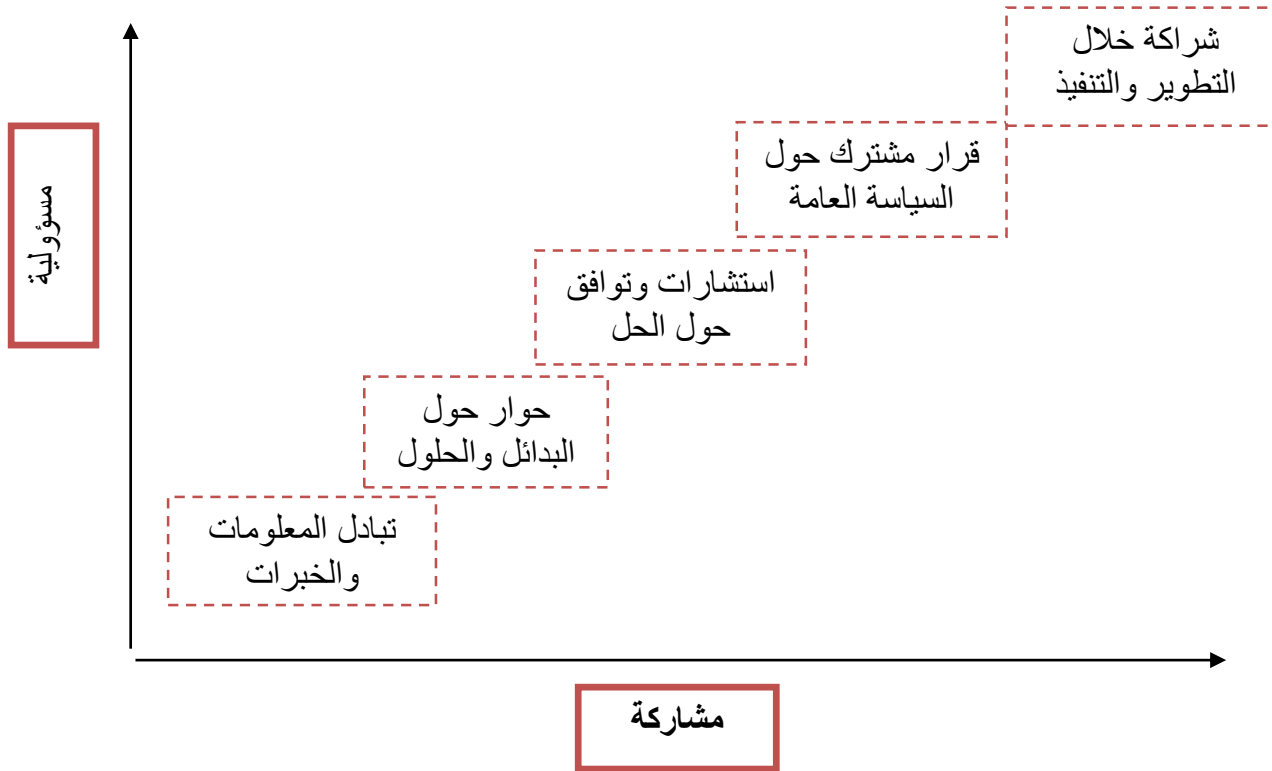
لا يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية دون الشراكة بين الحكومة والجهات المعنية غير الحكومية، ولا سيما الأفراد والمجموعات المهمشة، وتعزيز قدرتهم على التأثير في مسار تطوير وتنفيذ السياسات العامة، خاصة أن هناك فقدان للثقة بين المواطنين وحكوماتهم في الدول العربية بسبب تصاعد اللامساواة.

تتألف الجهات غير الحكومية من المجتمع المدني والقطاع الخاص والأحزاب السياسية والقطاع الأكاديمي والإعلامي ومراكز الأبحاث والقيادات المحلية والخبراء والفعاليات الثقافية والاجتماعية، وخاصة الجهات المستفيدة من الأفراد والفئات الأكثر عرضة للامساواة. أمّا الجهات الحكومية فتتمثل بالوزارات واللجان النيابية والإدارات العامة والسلطات المحلية.

أساليب المشاركة في سبيل تحقيق العدالة الاجتماعية

مسار المشاركة في صنع السياسات

توضح المراحل التالية التدرج في المشاركة بدءاً من تبادل المعلومات خلال مرحلة التحليل وصولاً إلى الشراكة الكاملة في مراحل التطوير والتنفيذ



المشاركة في تعميم المساواة في السياسات العامة

المشاركة في تعميم المساواة في السياسات العامة

المشاركة الفعالة
بصنع القرار

استشارة الجهات
المعنية

مشاركة
المعلومات

الجهات المعنية		موقفها من قضايا اللامساواة المطروحة
التحالف معها لتكون شريكاً أساسياً في تعميم المساواة	إعلامها باستمرار لتبقى داعمة	
التحاور معها من أجل إقناعها	مراقبتها من أجل إعلامها تدريجياً بمسار العمل	
تأثيرها في تطوير وتنفيذ السياسات		

تحديد وتحليل الجهات المعنية والمستفيدة

الجهات المستفيدة		
التحالف معها لتكون شريكاً أساسياً في تعميم المساواة	تمكينها وتنظيمها لتشارك في تعميم المساواة	+ ↑ موقفها من قضايا اللامساواة المطروحة -
التحاور معها من أجل إقناعها للمشاركة في تعميم المساواة	تثقيفها وتمكينها لتصبح مؤهلة للمشاركة في تعميم المساواة	
+ ← ————— → - قدرتها على المشاركة		

أساليب المشاركة في سبب تحقيق العدالة الاجتماعية

مسار المشاركة في صنع السياسات

التمكين Empower	التعاون Collaborate	الإشراك Involve	التشاور Consult	الإبلاغ Inform	مستوى المشاركة
					الهدف
					الالتزام
					التقنيات



زيادة التعاون

بعد تحليل وتحديد مدى تأثير وتوافق وقدرة الجهات المعنية، أكانت حكومية أو غير حكومية أو مستفيدة، يتم تحديد أساليب مستوى وآلية وزمان مشاركتها. وهذه هي المستويات الخمس لمشاركتها:

إعلام	إستشارة	إشراك	تعاون	تمكين
إعلام وتثقيف الجهات المعنية باتجاه واحد دون انتظار أي رد منهم	الحصول على المعلومات وردود الفعل والتعليقات من الجهات المعنية لتهدي بها القرارات المتخذة داخلياً.	العمل بشكل مباشر مع الجهات المعنية خلال كافة مراحل المسار للتأكد من أن كافة القضايا والإهتمامات مدروسة ومفهومة.	التعاون مع الجهات المعنية لتطوير خطط وحلول متفق عليها من قبل كافة الأطراف وتنفيذ خطة عمل مشتركة.	تفويض عملية صنع القرارات إلى الجهات المعنية. وتكون هذه الجهات مجهزة لتحقيق النتائج المرجوة.

الحوار الإجماعي وبناء التوافق

تعزيز الفهم المشترك
للاستراتيجيات الناجحة في ظل
العوائق الوطنية والإقليمية
والعالمية

كسب تأييد المواطنين ومختلف
الفئات للتكاليف الحالية
والمستقبلية التي تتحملها الحكومة
والدولة والقطاع الخاص

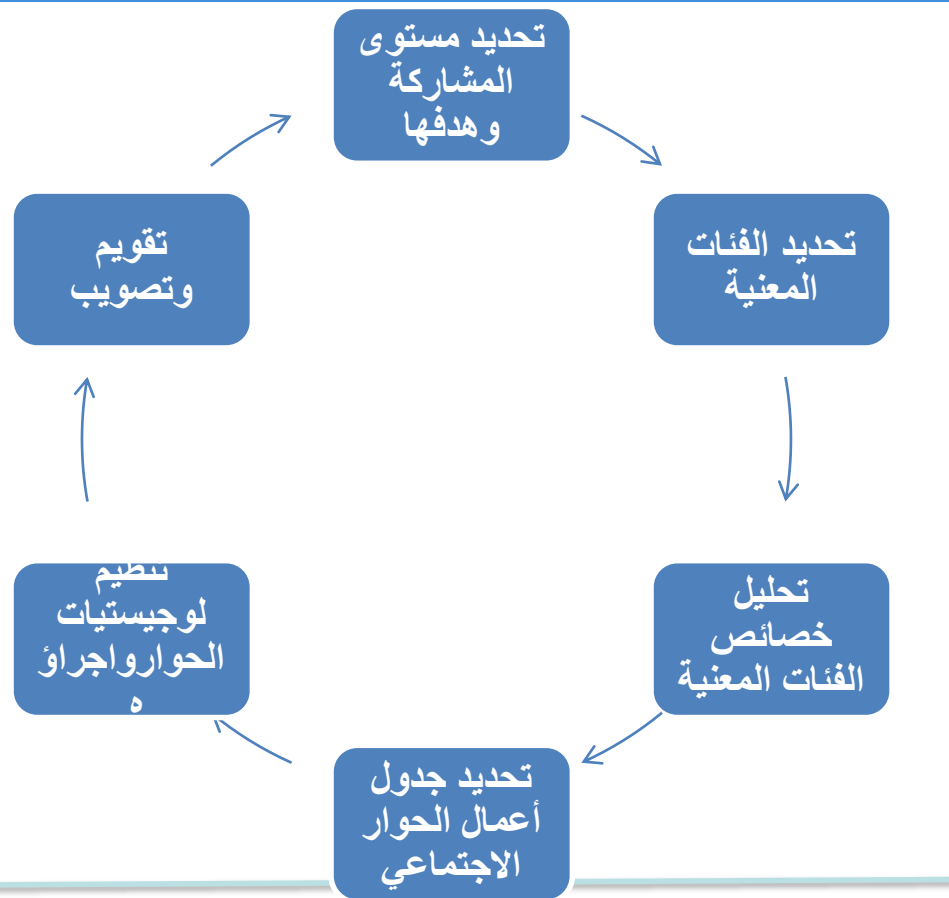
الدعوة لاعتماد نهج تعميم الفوائد
الاجتماعية مقابل نهج التركيز
على الربح، مع ضمان مستوى
معين من التنافسية والإنتاجية
والفعالية والكفاءة

إتاحة الفرص لوضع آليات فعالة
لرصد مدخلات صنع السياسة
العامة ونتائجه على مختلف
المستويات

مبادئ نجاح الحوار الاجتماعي

- ❖ المبدأ الأول: إشراك أكبر عدد من الجهات المعنية، الحكومية وغير الحكومية
- ❖ المبدأ الثاني: إيجاد الرغبة لدى المؤسسات كافة لتصميم سياسة حماية اجتماعية
- ❖ المبدأ الثالث: التفكير والتصرف على أساس أنّ عملية تصميم وتنفيذ سياسة الحماية الاجتماعية هي عملية سياسية وليست عملية تقنية
- ❖ المبدأ الرابع: خلق نوع من المحفزات للجهات الحكومية
- ❖ المبدأ الخامس: الاتفاق على عقد اجتماعي
- ❖ المبدأ السادس: تطوير آليات للتواصل.

مسار الحوار الاجتماعي



شكراً لكم!